وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢ «بالتفويض»

باعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠١/١٢/١٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٦/١ ؛

قـــــــرر :

مادة ١ - اعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات التقديرية ٥٨٢٨٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة واثنان وثمانون ألفًا وثمانمائة جنيه لاغير) .

وبلغت جملة المصروفات ٤٨٧٧٨٤ جنيهًا (فقط وقدره أربعمائة وسبعة وثمانون ألفًا وسبعمائة وأربعة وثمانون جنيهًا لاغير) بفائض وقدره ٩٥٠١٦ جنيهًا (فقط خمسة وتسعون ألفًا وستة عشر جنيهًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب